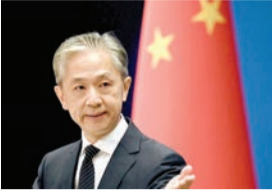


أخبار قصيرة



بكين تدعو واشنطن للكف عن التدخل

قال المتحدث باسم الخارجية الصينية وانغ ون بين: إن طائرات استطلاع أميركية قامت بأكثر من ٨٠٠ عملية في الأجواء الصينية خلال عام ٢٠٢٢. وأضاف المتحدث الصيني خلال الإحاطة الإعلامية اليومية، أن تعامل القوات البحرية والجوية الصينية مع الانتهاكات، قانوني ومعقول ويتم وفقا للقوانين واللوائح. كما طالب وانغ الولايات المتحدة بأن تكف عن التدخل في شؤون الصين الداخلية والإضرار بمصالحها، معربا عن أملة في أن يعمل الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي معا لمواجهة ما أسماه "الإكراه الاقتصادي" للولايات المتحدة.



سوناك يدافع عن سياسة ردع المهاجرين

قال رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك إن خطته لمعالجة مشكلة عبور القوارب الصغيرة في القناة الإنجليزية "بدأت في تحقيق هدفها"، معلنا استخدام مركبتين إضائيتين لإيواء طالبي اللجوء. وأشاد سوناك بانخفاض بنسبة ٢٠٪ في عدد طالبي اللجوء الذين قاموا بالعبور مقارنة بالعام الماضي، وادعى أن الانخفاض بنسبة ٩٠٪ في عدد مواطني ألمانيا الذين يصلون عن طريق القوارب الصغيرة هو "دليل على أن استراتيجية الردع لدينا يمكن أن تنجح". وقال: "عندما قلنا إننا سنوقف القوارب، كنت أعني ذلك، وهذا ما حصل"، إلا أنه اعترف أنه "ما زال لدينا طريق طويل لتحقيق الهدف النهائي".



تداعيات تدمير محطة كاخوفسكايا

استهدفت القوات المسلحة الأوكرانية في الثانية من صباح يوم الثلاثاء محطة كاخوفسكايا لتوليد الطاقة الكهرومائية محدثة أضرارا جسيمة بالهيكل السطحية والصمامات. وأدى ذلك إلى إلحاق أضرار كبيرة في البنية التحتية بمدينة نوفايا كاخوفكا، وإلى انقطاع الكهرباء، وإلى ارتفاع منسوب مياه النهر إلى ١٠ أمتار، وإغراق عدد من القرى، فيما تسبب ارتفاع منسوب المياه إلى فيضانات وغرق مناطق من المدينة، ما تسبب في عدد من الكوارث البيئية والاقتصادية والبشرية التي سيتعين التعامل معها خلال الفترة المقبلة.

الحقيقة الجوهرية للدعاء

في محكمة مزدحمة في سيدني بعد ظهر يوم الخميس، وجد القاضي أن وسائل الإعلام قد أثبتت الحقيقة الجوهرية للدعاء الرئيسي في القضية؛ أن روبرتس سميت، ٤٤، كان متورطا في القتل غير القانوني للسجناء الأفغان العزل. وفي تدخل استمر ١١ ساعة، سعت الحكومة الأسترالية بنجاح إلى تأخير نشر الحكم الكامل لمنحها الوقت لضمان عدم تعرض الأمن القومي للخطر من خلال نشره.

الأعمال المثيرة للدعاية

إلى جانب الأعمال المثيرة للدعاية التي حدثت بعد إثبات إدانة المحارب الأسترالي، هناك حقائق مريبة أخرى لا يمكن تجاهلها بسهولة. تتعلق إحدى هذه الحالات بعدم تناسب معاقبة القتل بالجرائم المروعة التي ارتكبوها في أفغانستان. إن الحرمان من ألقاب الشرف هو بالتأكيد الحد الأدنى والعقوبة غير المعهودة التي يمكن اعتبارها في هذا الصدد، خاصة وأن العديد من قدامى المحاربين في الناتو يعيشون الآن في بلدانهم، على الرغم من ارتكابهم جرائم مختلفة ضد الإنسانية في أفغانستان، بما في ذلك قتل الأطفال والنساء والياfecين. كما أن استخدام عناوين مضللة في الجرائم التي ارتكبوها المحتلون، إذا استخدمت في بي بي سي في أحد تفسيراتها في هذا الصدد كلمة "خطأ حساسي" لجرائم قوات الاحتلال في استهداف الشعب الأفغاني!

نشويه الحقائق وتبرئة القتل

هذه الكلمات الموارية تم إطلاقها بهدف تشويه الحقائق وتبرئة القتل والمجرمين الغربيين، وبفضل الاختناق الإعلامي للنظام الحاكم، ارتكبت جرائم ممنهجة خلال عقود من احتلال الناتو لأفغانستان، ولا يزال الكثير منها حتى الآن مدفون تحت الرمال. بتعبير أدق إن محاولات وسائل الإعلام الغربية لتبسيط هذه الجرائم وتحويلها إلى أخطاء شخصية هي أسوأ من الجرائم نفسها التي أصبحت ممارسة سائدة للإمبراطورية الغربية منذ عقود.



فيما تم إتهام جندي استرالي بإرتكاب جرائم حرب في أفغانستان..

أبطال الحرب في إستراليا أكبر المجرمين!

يسمى تقرير بريتون، بناءً على أدلة موثوقة أن الجنود الأستراليين قتلوا بشكل غير قانوني ٣٩ شخصا في أفغانستان.

مواجهة شجاعة لجرائم الحرب

كان روبرت سميت أحد هؤلاء الجنود الذين أعلن أنهم أطلقوا عمدا الرصاص وقتلوا مراهقا أفغانيا وألقوا مواطنا أفغانيا آخر من ارتفاع مع تقييد يديه، مما أدى إلى مقتله. لكن الجدير بالذكر في محاكمة سميت أنها جرت في محكمة مدنية وليست عسكرية! في هذه الأثناء؛ اعترض بعض المصادر الأسترالية والغربية الإجراءات التي تم اتخاذها بخصوص إزالة الألقاب الفخرية لـ "الأسترالي المخضرم" (الجندي الاسترالي المجرم) علامة على مواجهة شجاعة لجرائم الحرب التي ارتكبتها

هذا الجندي لجعل جرائمه شخصية وليست منهجية. حتى بي بي سي في تقرير مستهدف أشادت بطلب سحب ميدالية "فيكتوريا كروس" المرموقة من روبرت سميت من أجل المساهمة في استقراء البيان المذكور ورفع الاتهام عن الدول الموجودة في احتلال أفغانستان.

جريمة مفضوحة

وقالت صحيفة التايمز؛ إن قاضيا أستراليا، توصل إلى أن الجندي الأسترالي بن روبرتس سميت، الحاصل على وسام فيكتوريا كروس، ارتكب جرائم قتل خلال خدمته في القوات الجوية الخاصة في أفغانستان. القاضي أنطوني بيسانكو أصدر حكمه في دعوى تشهير رفعها الجندي السابق ضد الصحف، بما

تستخدم وسائل الإعلام الغربية عناوين مضللة في الجرائم التي ارتكبتها الإحتلال الغربي بحق الشعب الأفغاني

الوقائع/وكالات- وردت أنباء مؤخرًا بشأن اتهام القوات الأسترالية الموجودة في أفغانستان بارتكاب جرائم حرب متممة ضد شعب هذا البلد الذي مزقه الغزو الغربي الجائر، أمر يكشف عن أبعاد جديدة للجرائم الغربية. في السياق، أكد قاض أسترالي مؤخرا اتهامات لأحد الضباط الأستراليين الذي يدعى روبرت سميت بأنه "مجرم حرب وكاذب ومذنب" في أفغانستان ووجد أن هذه الاتهامات صحيحة تماما!

هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها محكمة أسترالية بتقييم اتهامات جرائم حرب من قبل القوات الأسترالية، لذلك يتوقع العديد من الخبراء أننا سنرى المزيد من مثل هذه القضايا في السنوات القادمة. في عام ٢٠٢٠، وجد تحقيق تاريخي

للمرة الثانية خلال أشهر..

وزير صهيوني يتعرض للمقاطعة خلال زيارته فرنسا



قالت صحف صهيونية الأربعاء: إن المسؤولين الفرنسيين وقادة المنظمات اليهودية الكبرى في فرنسا قاطعوا وزير المالية الصهيوني بتسلييل سموتريتش في أثناء زيارته باريس، بسبب موافقه المتطرفة التي أثار ردود فعل دولية غاضبة. وهذه المرة الثانية خلال للمقاطعة خلال زيارته فرنسا. ووصل الوزير الصهيوني أمس الأول إلى باريس للمشاركة في مؤتمر تعقده منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية (OECD).

وقالت صحيفة جيروزاليم بوست إن رؤساء المنظمات اليهودية الثلاث الكبرى قاطعوا اللقاء الذي عقده زعيم حزب "الصهيونية الدينية" مع أعضاء في الجالية اليهودية بفرنسا بعيد وصوله إلى

باريس مساء أمس. وأضافت الصحيفة -نقلا عن مصادر في الجالية اليهودية- أن مكتب سموتريتش طلب عقد اللقاء بالتنسيق مع السفارة الصهيونية في باريس. وبدلا من حضور قادة رؤسائها، أرسلت المنظمات اليهودية الكبرى بفرنسا نوابهم أو أعضاء الإدارة من المستوى الأدنى للقاء وزير المالية، وفق ما قالته صحيفة هآرتس. وذكرت صحيفة جيروزاليم بوست أن مكان الاجتماع أحيط بالسرية خشية حدوث مظاهرات مناهضة لسموتريتش.

في المقابل، نشر الوزير الصهيوني تغريدة على تويتر قال فيها إنه عقد مساء الثلاثاء اجتماعا مع ممثلي الجاليات والمنظمات اليهودية وحاخامات الجاليات وغيرهم لمناقشة العلاقات

بين إسرائيل والجاليات اليهودية في فرنسا ودور الدولة وتعزيز الهجرة من فرنسا إلى إسرائيل. ولم يتضمن برنامج زيارة سموتريتش أي لقاءات مع مسؤولين فرنسيين، ونقلت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" عن مسؤول فرنسي أن مسؤولين فرنسيين رفضوا طلبات من مكتب سموتريتش لعقد لقاءات معه، في حين نقلت صحيفة هآرتس عن مسؤول صهيوني أن الوزير لم يحاول ترتيب لقاءات مع مسؤولين بالحكومة الفرنسية، متفهما أن مثل هذا الطلب سيقابل بالرفض. وفي زيارته السابقة مارس/آذار الماضي، لم يلتق سموتريتش أي مسؤول فرنسي، وكان قد قال حينها إن الزيارة خاصة. وخلال الزيارة السابقة، ألقى وزير المالية الإسرائيلي كلمة في لقاء مع مؤيديه للكيان الصهيوني أنكر فيها وجود الشعب الفلسطيني، وعرض خريطة مزعومة لإسرائيل تضم حدود المملكة الأردنية الهاشمية والأراضي الفلسطينية المحتلة، مما خلف ردود فعل فلسطينية وعربية ودولية غاضبة. وأنداك، نددت الخارجية الفرنسية بتصريحات الوزير الإسرائيلي ووصفتها بغير المسؤولة. ونهاية فبراير/شباط الماضي، دعا الوزير اليميني المتطرف بتسلييل سموتريتش إلى محوقرية حوارة الفلسطينية قرب نابلس، وأثارت تصريحاته تنديدا واسعا، بما في ذلك من جانب إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن التي وصفها بالبغوضة.

والكونجرس يحقق..

مصدر سري يتهم بايدن بتلقي رشوة



يبحث قادة لجنة الرقابة والمساءلة في مجلس النواب الأمريكي، الذين أطلعهم مكتب التحقيقات الفيدرالي على تفاصيل مخالفات محتملة من قبل الرئيس الأمريكي جو بايدن، وفق ما ذكرت صحيفة ذا هيل الأمريكية. وتعد رئيس اللجنة جيمس كومر (جمهوري من كنتاكي) بمواصلة خطته لعقد لقاء مع مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي كريستوفر راى، ليقدّم له مساءة حول في فشله في تسليم الوثيقة التي استعرضها المشرعون مع وكلاء اف بي آي، خلال جلسة إحاطة مدتها ساعة ونصف. ووصف مكتب التحقيقات الفيدرالي هذه الخطوة بأنها تصعيد غير مبرر. وقال كومر: إن الأمر يخلص في وثيقة طلبها من مكتب التحقيقات الفيدرالي، تعد جزء من تحقيق مستمر، يزعم أن بايدن ربما قبل رشوة خلال فترة توليه منصب نائب الرئيس،

خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما. وأضاف كومر في بيان: "بالنظر إلى خطورة وتعميد المزاعم الواردة في هذا السجل، يتعين على الكونجرس إجراء مزيد من التحقيق". وتابع "هذه ليست سوى البداية. وبدون هذا التحقيق جزء من تحقيق مستمر أفترض أنه موجود في ولاية ديلاوير". من ناحية أخرى، قال النائب جيمي راسكين، العضو الديموقراطي الأعلى في اللجنة، إن مكتب التحقيقات الفيدرالي قرر عدم المضي قدما في تحقيقه الأولي في هذه المسألة، وأن تحديد المعلومات المعروفة له سلفا، لم يستدعي المتابعة من قبل المدعي العام آنذاك بيل بار. وذكر "ما نتحدث عنه هنا هو مصدر سري يبلغ عن محادثة مع شخص آخر. لذلك نحن نتحدث عن إشاعات"، من تحقيق مستمر، يزعم أن بايدن ربما قبل رشوة خلال فترة توليه منصب نائب الرئيس،